

الجمهورية اللبنانية
وزارة الداخلية والبلديات
بلدية ترشيش

طلب رخصة إشغال (سكن)

حضرة رئيس بلدية ترشيش المحترم،

المستدعي:

العنوان: _____ ، رقم الهاتف: _____

نتقدم بهذا الطلب من أجل الحصول على رخصة إشغال عن العقار رقم _____ ، القسم رقم _____ ، الواقع في منطقة _____ العقارية.

المستندات المرفقة:

- موافقة الدوائر الفنية المختصة تثبت أن البناء نفذ وفقاً للرخصة.
- إفادة من المهندس المسؤول الذي وقع رخصة البناء، أو من المهندس الذي حل محله قانونياً، مسجلة لدى نقابة المهندسين.
- نسخة طبق الأصل عن رخصة البناء.
- محضر استلام الملجأ من الدفاع المدني عند توجبه.

ملاحظات:

توقيع المستدعي:

طابع مالي

في: / /

خاص بالبلدية

سجل الطلب بتاريخ _____ تحت رقم _____ بعد التأكد من توفر جميع المستندات المطلوبة.
توقيع الموظف*:

* إن توقيع الموظف لا يعني موافقة البلدية على قانونية المرفقات المقدمة

الجمهورية اللبنانية
وزارة الداخلية والبلديات
بلدية ترشيش

طلب رخصة إشغال (سكن)

المستندات المطلوبة:

(قرار وزير الأشغال العامة رقم 1/276 سنة 1995، المادة /2/، الفقرة 2- و- 3-)

- 1- موافقة الدوائر الفنية المختصة تثبت أن البناء نفذ وفقاً للرخصة.
- 2- إفادة من المهندس المسؤول الذي وقع رخصة البناء، أو من المهندس الذي حل محله قانونياً، مسجلة لدى نقابة المهندسين.
- 3- نسخة طبق الأصل عن رخصة البناء.
- 4- محضر إستلام الملجأ من الدفاع المدني عند توجبه.

الرسوم المتوجبة:

المرسوم الإشتراعي رقم 67/67، الجدول رقم 1- و- 2- (رسم الطابع المالي وتعديلاته)
رسم طابع مالي قيمته 25,000 ل.ل.

مهلة الإنجاز:

القانون رقم 2004/646 مادة /6/ (قانون البناء).
شهر واحد على الأكثر.

ملاحظات:

(المرسوم رقم 2005/15874 مادة / 5 / البند 2- (المرسوم التطبيقي لقانون البناء) والقرار 1 /276 تاريخ
1995/10/2)

- 1- عند إعطاء رخصة الإشغال النهائية، لبناء منفصل أو لكافة الأبنية المرخصة تعتبر رخصة البناء للأقسام التي تم الترخيص بإشغالها نهائياً منتهية حكماً حتى ولو لم تكن مهلة العمل بها قد انقضت بعد.
- 2- إفادة من المهندس المسؤول تبين أن البناء تم بإشرافه وعلى مسؤوليته، وأن التنفيذ أتى مطابقاً للترخيص أو مطابقاً للتعديل الذي استحصل عليه من الدوائر الفنية المختصة ومسجلة في إحدى نقابتي المهندسين، وفي حال توجب الحفرة الصحية، على المهندس المسؤول أن يبين بإفادته أن هذه الحفرة تم تنفيذها تحت إشرافه وعلى مسؤوليته وذلك وفقاً للنموذج الموضوع من قبل المديرية العامة للتنظيم المدني.